● أخبار قصيرة

سفير الصين في موسكو: مبيعات الأسلحة الأمريكية تُعرقل السلام في مضيق تايوان

السفير الصيني في موسكو تشانغ هانهوي اتهم الولايات المتحدة بعرقلة السلام في مضيق تايوان عبر خطط بيع أسلحة حديثة لتايوان، معتبراً ذلك انتهاكاً لمبدأ الصين الواحدة والبيانات المشتركة، وإضراراً بالسيادة والأمن الصينيين، وإرسال إشارة خاطئة للقوى الانفصالية. بكين قدمت احتجاجاً شديد اللهجة، فيما أيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الموقف منتقداً استغلال الغرب لتكنولوجيا وأموال تايوان. تأتي هذه التصريحات عقب إعلان إدارة ترامب عن صفقة أسلحة ضخمة بقيمة ١١,١ مليار دولار تشمل صواريخ وطائرات مسيّرة، مادفع الصين لفرض عقوبات واعتبار الصفقة تهديداً يحوّل تايوان إلى برميل بارود.

قوة صهيونية تتوغل في حوض اليرموك بدرعا

أفادت وكالة الأنباء السورية «سانا» بتوغل قوة صهيونية، مساء الجمعة، باتجاه موقع «سرية جملة» المهجور بمنطقة حوض اليرموك غربي محافظة درعا، قبل أن تنسحب بعد فترة قصيرة. وقالتإن «قوة للاحتلال مؤلفة من ٤ عربات عسكرية يرافقها نحو ٢٠ عنصراً دخلت باتجاه (سرية جملة) وتمركزت في محيط الموقع قبل أن تنسحب بعد فترة قصيرة». والخميس توغلت قوة صهيونية مؤلّفة من سيارتي «هايلكس» من نقطة العدنانية باتجاه قرية أم العظام، قبل أن تتجه نحو قرية رويحينة في ريف القنيطرة الشمالي جنوبي سوريا، ثم انسحبت بعد مدة قصيرة، وفق المصدر نفسه.

كمبوديا تتهم تايلند بـ«ضم» قرية حدودية

أعلنت كمبوديا أنّ الجيش التايلندي سيطر على قرية تشوك شي الحدودية المتنازع عليها، متهمةً تايلند بـ«الضم غير القانوني» بعد هدنة أُبرمت أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. الاشتباكات السابقة بين البلدين أسفرت عن عشرات القتلى وأكثر من مليون نازح. وزير الإعلام الكمبودي أكد أن القوات التايلندية ألحقت أضرارًا بمبانٍ مدنية، وأقامت أسلاكًا شائكة وحاويات لتشكيل «جدار حدودي»، ورفعت العلم التايلندي لإعلان السيادة. بالمقابل، نفى الجيش التايلندي اتهامات بنوم بنه، مؤكداً أن القرية تقع ضمن أراضيه وأن كمبوديا هي من «احتلت» أجزاء تايلندية سابقًا. النزاع يعود لترسيم حدود بطول ٨٠٠ كيلومتر منذ الحقبة الاستعمارية، ويتضمن مطالبات بأراضٍ ومعابد تاريخية.

كاراكاس تحت نيران العدوان..

فنزويلا تتعهد بتحويل الهجوم الأميركي إلى معركة صمود وسيادة

الوفاق/ في لحظة فارقة من تاريخها، تستيقظ فنزويلا على سماءٍ مثقلة بالدخان وأصوات الانفجارات التي تهزّ قلب العاصمة كاراكاس، حيث تحوّلت المدينة إلى مسرح لعدوان أميركي سافر يستهدف منشآت عسكرية ومدنية على حدٍ سواء. لم يعُد الأمر مجرد تهديدات تُطلق من وراء البحار، بل هجوم مباشر يكشف الوجه الاستعماري لواشنطن، ويؤكد أن الهدف الحقيقي هو إخضاع دولة ذات سيادة ونهب ثرواتها النفطية.

لكن فنزويلا، التي خبرت محاولات الانقلاب والحصار، لا تواجه هذا العدوان بالانكسار، بل بالوحدة والتعبئة العامة، معلنةً أن الشعب سيحمل راية الصمود في معركة الدفاع عن الكرامة والسيادة. هنا، في قلب الكاريبي، يتجلى الصراع بين إمبراطورية تسعى لفرض هيمنتها وشعب يصرّ على تقرير مصيره، ليكتب فصلًا جديدًا من المقاومة في وجه الاستعمار الحديث.

فنزويلا اليوم أمام محاولة استعمارية مكتملة الأركان تستهدف قلب سيادتها الوطنية وثرواتها الطبيعية. العاصمة كاراكاس تحولت إلى ساحة مواجهة مفتوحة، حيث الغارات الأميركية العنيفة والانفجارات المتتالية أصابت منشآت عسكرية ومدنية، وأرعبت السكان، في مشهد يعكس أن واشنطن قررت الانتقال من التهديدات إلى التنفيذ المباشر. هذه الضربات تأتي بعد أشهر من تصريحات علنية لدونالد ترامب، الذي لم يُخفِ نواياه في إسقاط الحكومة الفنزويلية، وأرسل أساطيله الحربية إلى الكاريبي في استعراض قوة يهدف إلى فرض واقع جديد بالقوة.

الهجمات الجوية على كاراكاس

مع ساعات الفجر الأولى من الثالث من يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦، دوّت سلسلة انفجارات قوية في العاصمة كاراكاس، بلغ عددها سبعة على الأقل، وفق شهود عيان. الغارات استهدفت مواقع حساسة، أبرزها المجمع العسكري «فورتي تونا»، وثكنة «لا كارلوتا»، ومطار «إيغيروتي»، إضافة إلى ميناء «لا غويرا» الحيوي. تصاعدت أعمدة الدخان في أنحاء المدينة، فيما حلّقت الطائرات الحربية الأميركية على ارتفاع منخفض، ناشرةً الذعر بين السكان. الضربات لم تقتصر على العاصمة، بل امتدت إلى مناطق ساحلية مثل نيغوروتي، وأدت إلى انقطاع الكهرباء والإنترنت في أجزاء واسعة من كاراكاس. تقارير عاجلة تحدثت أيضًا عن استهداف القصر الرئاسي ومقر إقامة وزير الدفاع، ما يعكس أن العملية تهدف إلى ضرب قلب القيادة السياسية والعسكرية للبلاد.

وفي هذا السياق، ادعى دونالد ترامب، عبر منصته، اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته ونقلهما خارج البلاد، مؤكداً أنّ الولايات المتحدة نفّذت ضربة واسعة ضد فنزويلا وقيادتها، حسب زعمه. ووفق «سي بي أس نيوز»، فإنّ قوات «دلتا» الأميركية الخاصة هي التي نفّذت عملية الاعتقال.

الموقف الفنزويلي.. تعبئة وطنية في مواجهة العدوان الأميركي

أمام الغارات الأميركية التي استهدفت مواقع مدنية وعسكرية في قلب كاراكاس، أعلنت فنزويلا حالة الطوارئ وتفعيل خطوط الدفاع الوطني، مؤكدةً أن الضربات تُمثل جريمة حرب وانتهاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة. الرئيس نيكولاس مادورو أصدر مرسومًا يعلن «الاضطراب الخارجي» ودعا إلى الكفاح المسلح إذا اقتضت الظروف، كما أصدر قراراً فورياً بتفعيل خطط الدفاع الوطني وإعلان حالة الطوارئ، مؤكداً أن فنزويلا ستُدافع عن نفسها بكل الوسائل المشروعة، وأن الرد لن يكون رمزياً بل سيحمل أبعاداً سياسية وقانونية واسعة. فيما شدّد وزير الخارجية على أن العدوان يهدف إلى كسر استقلال البلاد ونهب ثرواتها النفطية.

كما أكدت الحكومة الفنزويلية أنها ستلجأ إلى مجلس الأمن والمنظمات الدولية لرفع شكاوى رسمية ضد الولايات المتحدة، مطالبةً بإدانة العدوان ومحاسبة واشنطن على انتهاكها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة وتهديدها السلم والأمن الدوليين. هكذا وضعت القيادة الفنزويلية بتصريحاتها هذه المواجهة في إطار حرب استعمارية مفروضة، مؤكدةً أن الشعب سيقف موحدًا في الدفاع عن الكرامة والسيادة، معلنةً أن فنزويلا لا ترى نفسها وحدها في هذه المعركة، بل جزءاً من جبهة أوسع في أميركا اللاتينية ترفض الهيمنة الإمبريالية.

العدوان الأمريكي على فنزويلا هي محاولة استعمارية لإخضاع دولة ذات سيادة ونهب ثرواتها النفطية. فنزويلا ردّت بإعلان التعبئة العامة. مؤكدةً أن مصير المخطط الأميركي هو الفشل

بهذا المعنى، تصريحات الرئيس الفنزويلي وزير خارجيته بمثابة إعلان تعبئة سياسية وقانونية، ورسالة إلى الداخل والخارج بأن فنزويلا سترُد على العدوان بكل أشكال المقاومة المشروعة، وأن محاولات واشنطن لتغيير النظام ستفشل كما فشلت سابقاً أمام صمود الشعب الفنزويلي.

البُعد القانوني والسياسي.. عدوان إمبريالي مكشوف

من منظور القانون الدولي، ما قامت به الولايات المتحدة يُعد جريمة عدوانية مكتملة الأركان، إذ استهدفت مواقع مدنية وعسكرية دون أي تفويض دولي، في انتهاك مباشر لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة. فنزويلا وصفت الهجوم بأنه «حرب استعمارية» تهدف إلى فرض تغيير النظام بالقوة، بالتعاون مع «الأوليغارشية الفاشية» في الداخل.

سياسيًا، ترى كاراكاس أن الهدف الأميركي هو إعادة تشكيل المشهد في أميركا اللاتينية عبر محاولات إسقاط الدولة الفنزويلية، وإحكام السيطرة على موارد النفط والمعادن. تصريحات مادورو حول حادثة الناقلة النفطية التي استولت عليها واشنطن قبل أيام جاءت لتؤكد أن القضية الحقيقية ليست المخدرات كما تزعم الولايات المتحدة، بل النفط الذي تسعى لنهبه.

البُعد الإنساني.. المدنيون تحت النار

الغارات الأميركية لم تميز بين أهداف عسكرية ومدنية، إذ تسببت في أضرار جسيمة للبُنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والإنترنت عن آلاف السكان، إضافةً إلى نزوح جماعي من المناطق القريبة من القواعد المستهدفة. مشاهد الدخان والانفجارات في قلب العاصمة أثارت حالة من الرعب، فيما أكدت الحكومة أن الشعب سيواجه العدوان بالتعبئة العامة والوحدة الوطنية.

المواقف الإقليمية والدولية

الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو أعلن تفعيل مركز قيادة موحد في مدينة كوكوتا الحدودية، محذرًا من أن «كاراكاس تتعرض للقصف الآن»، وداعيًا الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية إلى اجتماع عاجل. هذه التصريحات تعكس أن العدوان الأميركي لا يهدد فنزويلا وحدها، بل يفتح الباب أمام زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

في المقابل، دعت فنزويلا شعوب وحكومات أميركا اللاتينية والكاريبي إلى التعبئة والتضامن الفعّال ضد العدوان، مؤكدة أن أي محاولة لتغيير النظام ستفشل كما فشلت كل المحاولات السابقة.

ختاماً تُمثل الهجمات الجوية الأميركية على كاراكاس لحظةً فارقةً في الصراع بين فنزويلا والولايات المتحدة. ما يجري ليس مجرد عملية عسكرية، بل محاولة استعمارية لإخضاع دولة ذات سيادة ونهب ثرواتها النفطية.

غزّة تحت حصار العدو

من شرعنة السوق السوداء إلى تجريم الإغاثة.. كيف تُحوَّل المساعدات إلى سلاح ضد الفلسطينيين

الوفاق/ في مطلع عام ٢٠٢٦، تكشّفت أمام العالم حقائق جديدة عن سياسات الاحتلال الصهيوني في قطاع غزة، عبر تقارير ذا غارديان البريطانية وتحذيرات منظمة «أطباء بلا حدود»، وصولًا إلى تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. هذه الحقائق لا تقتصر على منع إدخال مواد أساسية أو فرض قيود إدارية، بل تكشف عن منظومة متكاملة: شرعنة السوق السوداء، تقويض العمل الإنساني، وتجريم المنظمات الدولية التي تحاول إنقاذ المدنيين. ما يجري ليس مجرد تضييق، بل استراتيجية ممنهجة لتحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة ابتزاز، وإبقاء غزة في حالة دائمة من العجز والاعتماد.

سياسة «الاستخدام المزدوج» كذريعة للمنع

منذ سنوات، يعتمد الاحتلال على تصنيف واسع يُعرف بـ«الاستخدام المزدوج»، يدرج فيه مواد أساسية مثل الإسمنت والحديد والمولدات الكهربائية ضمن قائمة الممنوعات، بذريعة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية. هذه الذريعة تحولت إلى أداة ابتزاز سياسي واقتصادي، إذ تُمنع المنظمات الإنسانية من إدخال هذه المواد، بينما يُسمح للتجار بتمريرها عبر قنوات خاصة، لتُطرح لاحقًا في السوق بأسعار مضاعفة. هذا التناقض يفضح أن الهدف ليس حماية الأمن كما يدّعي الاحتلال، بل التحكم الكامل بحركة السلع وإخضاع المجتمع الفلسطيني لمنظومة اقتصادية غير عادلة. فالمواد التي تُمنع عن المستشفيات والمخيمات تُباع في الأسواق المحلية، ما يجعل حياة المدنيين رهينة لمزاج الاحتلال وشبكات مصالحه.

شرعنة السوق السوداء وتكريس اقتصاد غير قانوني

ما كشفته ذا غارديان عن إدخال مواد محظورة عبر التجار يُسلط الضوء على ظاهرة خطيرة: الاحتلال لا يكتفي بالمنع، بل يُشرعن السوق السوداء ويحوّلها إلى مصدر ربح لفئات محددة. هذه الفئات، سواء كانت فلسطينية أو صهيونية، تحصل على تصاريح خاصة تسمح لها بتمرير المواد، لتُباع لاحقًا داخل غزة بأسعار باهظة.

هذا الاقتصاد الموازي لا يخدم المجتمع الفلسطيني، بل يُعزز شبكة مصالح مشتركة بين الاحتلال وبعض التجار، ويُكرّس التبعية الاقتصادية. في الوقت ذاته، يُستخدم كأداة لإضعاف المنظمات الإنسانية التي تُمنع من إدخال المواد نفسها، ما يضعف قدرتها على تقديم الخدمات ويجعلها عاجزة أمام احتياجات السكان.

استهداف المنظمات الإنسانية وإسكات الشهود

تهديد الاحتلال بسحب تسجيل «أطباء بلا حدود» وعشرات المنظمات الأخرى يكشف عن سياسة ممنهجة لتقويض العمل الإنساني. الاحتلال لا يكتفي بفرض قيود على إدخال المواد، بل يسعى إلى إخضاع المنظمات لشروط أمنية وسياسية، مثل تسليم بيانات موظفيها الفلسطينيين أو قبول اتهامات باطلة بـ«إيواء إرهابيين». هذه الشروط تُمثل تجاوزًا فاضحًا لمبادئ العمل الإنساني، وتقوّض استقلالية المنظمات وحيادها.

الهدف من هذه السياسة واضح: منع المنظمات من فضح جرائم الاحتلال، وإضعاف قدرتها على تقديم الخدمات الطبية والإنسانية، وبالتالي ترك المدنيين في مواجهة الموت والدمار دون سند. هذا السلوك يعكس عقلية ترى في المساعدات الإنسانية أداة للعقاب الجماعي، لا حقًا قانونيًا مكفولًا بموجب الاتفاقيات الدولية.

ما يجري ليس مجرد تضييق، بل استراتيجية ممنهجة لتحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة ابتزاز، وإبقاء غزة في حالة دائمة من العجز والاعتماد

غوتيريش يدق ناقوس الخطر

إعلان الاحتلال تعليق عمل ٣٧ منظمة إنسانية دولية في غزة والضفة الغربية أثار موجة انتقادات واسعة. الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عبّر عن «قلق شديد»، محذرًا من أن هذا القرار سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. الاتحاد الأوروبي طالب برفع العقبات أمام إيصال المساعدات، فيما وصف مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك الإجراءات بأنها «تعسفية» تزيد الوضع سوءًا. أمّا مدير «الأونروا»، فيليب لازاريني، فاعتبرها «سابقة خطيرة» تعكس نمطًا مقلقًا من تجاهل القانون الدولي الإنساني. ختاماً ما تكشفه التقارير الدولية عن شرعنة السوق السوداء وتقويض العمل الإنساني في غزة ليس مجرد تفاصيل إدارية، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى إخضاع المجتمع الفلسطيني وإضعاف قدرته على الصمود. الاحتلال يستخدم ذريعة «الاستخدام المزدوج» لتبرير المنع، لكنه في الواقع يفتح قنوات تجارية تخدم مصالحه، ويحوّل المساعدات إلى أداة للعقاب الجماعي. في مواجهة هذا الواقع، يبقى التحدي الأكبر هو فضح هذه السياسات على المستوى الدولي، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني عبر دعم المنظمات الإنسانية وتكثيف الجهود لإعادة الإعمار.